مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (9) العدد (1) 2025
ISSN (Print): 2710-446x ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2024/11/28، تاريخ إرسال التعديلات: 2025/1/29، تاريخ النشر: 2025/2/23

الجواز النحوي في باب المنصوبات المتشابهة وعلاقته بالسياق
دراسة نحوية دلالية على نماذج من القرآن الكريم

خالد محمد اغويلة
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
k.agwala@asmarya.edu.ly

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور السياق في اختيار الوجه المناسب للاحتمالات المتعددة في إعراب المنصوبات المتشابهة (المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول معه، والحال، والتمييز ، والاستثناء) وهي من المواضع التي يقع بينها في سياقاتها التركيبية تشابه ، بحيث يتعدد الوجه الإعرابي للكلمة من خلال الأسلوب الواردة فيه دون تغير في الحركة الإعرابية، الأمر الذي قد يوقع الدارس في اللبس وعدم التمييز بين هذه المنصوبات ، كل ذلك من خلال نماذج من آي القرآن الكريم ، ولتحقيق ذلك استخدمت المنهج الوصفي الذي يصف الظواهر اللغوية في مكانها وزمانها المحددين ، وخلُص البحث إلى نتائج أهمها : أن السياق بنوعيه يلعب دورا كبيرا في تحديد أحد هذه الجوازات الممكنة للكلمة الواحدة داخل التركيب .

الكلمات المفتاحية: الجواز النحوي . المنصوبات المتشابهة . السياق

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الجواز النحوي أصل من الأصول التي اعتمد عليها النحويون القدامى في بناء وتأسيس قواعد النحو العربي ، وأولوها اهتماما وعناية تامة في مصنفاتهم ؛ غير أنهم لم يخصوها بمصنفات مستقلة؛ بل جاءت مبثوثة في كتب النحو وكتب إعراب القرآن ومعانيه والتفاسير ، وغيرها ، أما في العصر الحديث فنجد العديد من البحوث والمصنفات التي اهتمت بهذه الظاهرة وجعلت لها دراسات مستقلة، منها على

سبيل المثال : (الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى) لمراجع عبد القادر الطلحي، و (الجواز في الفكر النحوي) للدكتور محمد حسن الجاسم، وغيرهما من الدراسات الأخرى .

وبما أن المعنى هو الغاية والهدف، فقد جاء هذا البحث لدراسة مدى تأثير السياق بنوعيه في توجيه الجوازات النحوية الإعرابية واختيار الأكثر ملاءمة للمعنى، وقد وقع اختياري على باب المنصوبات المتشابهة (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء) لوجود الاحتمالات المتعددة في إعرابها، وهي من المواضع التي يقع بينها في سياقاتها التركيبية تشابه بحيث يتعدد الوجه الإعرابي للكلمة من خلال الأسلوب الواردة فيه دون تغير في الحركة الإعرابية.

ولتحقيق ذلك اتبعت المنهج الوصفي، الذي يصف الظواهر اللغوية في زمانها ومكانها المحددَيْن.

ولقد ارتأيت تقسيم هذا البحث الموسوم بـ(الجواز **النحوي في باب المنصوبات المتشابهة وعلاقته بالسياق) إلى** مقدمة، وفصلين تليهما خاتمة ونتائج البحث، ثم الفهارس.

الفصل الأول: في مبحثين، الأول: مدلول لفظة الجواز لغة واصطلاحاً. والثاني: أسباب الجواز النحوي والفصل الثاني: دراسة تطبيقية على المنصوبات المتشابهة في آيات من القرآن الكريم. أما الخاتمة فتشمل أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

مدلول لفظة الجواز لغة : جاء في أساس البلاغة : " قطعوا جوزَ الفلاةِ وأجواز الفلا.

ومضى جوزُ الليل وهو الوسط، وشاةٌ جَوْزاء: بيضاء الوسط، وبها سميت الجوزاء. وأنمّ من جوز. وأرض مجازة: كثيرة الجوز. وجزت المكان وأجزته، وجاوزته وتجاوزته. قال امرؤ القيس:

فلما أجزْنا ساحةَ الحيّ وانتحى ... بِناَ بَطْنَ خَبْتٍ ذي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ[1]

وأعانك الله على إجازة الصراط. وهو مجاز القوم ومجازتهم، وعبرنا مجازة النهر وهي الجسر. وجاز البيع والنكاح وأجازه القاضي. وهذا مما لا يجوزه العقل. وجازَ بِي العقبةَ وأَجَازَنِيها. وأجازه بجائزة سنية

1 البيت من الطويل لامرىء القيس بن حجر بن حارث الكندي في ديوانه ص38 .

وبجوائز، وأصله من أجازه ماء يجوز به الطريق، أي: سقاه، واسم ذلك الماء الجواز. ويقال: استجزته ماء لأرضي أو لماشيتي فأجازني، وسقاه جوازاً لأرضه. قال:

يا قيِّمَ الماءِ فَدَتْك نَفْسِي ... عَجِّل جَوازي وأقلَّ حَبْسي

وخذ جوازك، وخذوا أجْوِزَتَكم، وهو صك المسافر لئلا يتعرض له. وتجاوزْ عن المسيءِ وتجاوزْ عن ذنبه. واللَّهم اعفُ عنَّا وتجاوز عنَّا وتجوَّز عنَّا. وتجوَّز في الصلاة، وغيرها: ترخص فيها. وتجوز في أخذ الدراهم إذا جوزها ولم يردها " [1]

معنى الجواز اصطلاحاً : " هو الإباحة للمتكلم أو الكاتب باستخدام قاعدة نحوية ، أو صرفية ، أو لغوية، من غير منعها ، وله أن يستخدم أحد الوجهين أو الوجوه مما هو جائز ، نحو : إنْ تهمل واجبك تخسرْ فتندم ، ففي (تندم) يجوز للمتكلم الرفع والنصب والجزم ، فعلى الرفع جملة استئنافية ، فتقول : فتندمُ، والجزم على أنه منصوب بـ(أن) مضمرة ، فتقول : فتندمَ ."[2]

أسباب الجواز النحوي :

لعل من المفيد أن نشير إلى أهم أسباب الجواز النحوي بشكل عام؛ كي نقف على سبب انتشار هذا المصطلح في النحو العربي، ومن أهم هذه الأسباب، هي : الضرورة الشعرية ، واللهجات والقراءات القرآنية والرواية والسماع ، وكثرة الاستعمال .

. الضرورة الشعرية :

لقد ذاع هذا المصطلح بين النحويين، وهو أن الشاعر يهتم بإقامة الوزن والقافية؛ الأمر الذي يدفعه . أحياناً . إلى مخالفة القواعد النحوية ، وهي جواز خاص بالشعر والنثر المسجوع ، وهي من إطلاق الخاص وإرادة العام . والشاعر عندما يرتكب هذه الضرورة إنما يرجع إلى أصل متروك من أصول اللغة،

[1] أساس البلاغة (ج و ز) 1/ 156

[2] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص148 .

أو يحاول وجها من وجوه القياس، فإذا لم يعتمد الشاعر على أحد هذين الأصلين في ارتكاب الضرورة الشعرية عُدّ صنيعه عند النحاة من قبيل الخطأ . [1]

ولعل أول حديث عن الضرورة الشعرية نجده عند الخليل بن أحمد، حيث قال : " إن الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاؤوا ، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم " [2]

والضرورة نوعان : منها ما هو حسن ، ومنها ما هو قبيح ، فمثلا : اضطرار الشاعر لصرف ما لا ينصرف يعد من الحسن ؛ لأن فيه رجوعا إلى الأصل ، فالأصل في الأسماء الصرف ، وكذلك فكّ الإدغام ، وقصر الممدود يعد من الضرورات التي فيها مراجعة أصل متروك .

ومن الضرورات القبيحة . مثلا : تنوين اسم التفضيل ، والزيادة في الكلمات ، والترخيم في غير النداء ، وتسكين المضارع بغير جازم . [3]

ولقد اختلف النحويون فيما بينهم في جواز مجيء الضرورة في النثر ، فمنهم من أجاز ها ، ومنهم من منعها ، وأول من أشار إلى مجيئها في النثر هو الخليل بن أحمد ، قال سيبويه : " سألت الخليل عن الياءات لِمَ لمْ تنصب في مواضع النصب إذا كان الأول مضافا ، وذلك قولك: رأيت معد يكرب، واحتملوا أيادي سباً؟ فقال: شبَّهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عرَّوها من الرفع والجر، فكما عروا الألف منهما عرَّوها من النصب . أيضاً . فقالت الشعراء حيث اضطرّوا، وهو (رؤبة: سوَّي مساحيهنَّ تَقْطيطَ الْحُقَقْ ، وقال بعض السّعديِّين: يا دارَ هِنْدٍ عَفَت إلاّ أَثَافِيهَا

وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا؛ لأنهم يجعلون الشيئين . ههنا . اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنُّونها ويشبّهونها بياء زائدة ساكنةٍ ، نحو: ياء دردبيس ومفاتيح. ولم يحركوها كتحريك الراء في شعر لاعتلالها، كما لم تحرك قبل الإضافة وحركت نظائرها من غير الياءات ؛ لأن

[1] انظر الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ص65 .

[2] منهاج البلغاء ص46 .

[3] ينظر الاقتراح 52 ، 53.

للياء والواو حالاً ستراها . إن شاء الله . فألزموها الإسكان في الإضافة ههنا إذ كانت قد تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسمٍ واحدٍ في الشعر " [1]

ويفهم من كلام سيبويه في كتابه عن الضرورة الشعرية أنها جائزة في الشعر اضطرارا مع عدم جوازها في النثر وحال السعة . [2]ومن النحويين من لا يجيز استخدامها في الشعر مع تمكن الشاعر من استعمال الأصل والرجوع إليه من غير إخلال بالوزن والقافية ، ولهذا نجد ابن مالك في تعليقه على قول الشاعر:

أَبَيْتُم قُبولَ السِّلمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو لَدَى الْحربِ أَنْ تُغْنُوا السُّيوفَ عَنِ السَّلِ [3]

وهذا الاستعمال (اقتران الفعل بعد كاد بأن) مع كونه في الشعر ليس بضرورة لتمكن الشاعر من حذف (أن) دون أن يختل الوزن . [4]

. اللهجات والقراءات القرآنية والرواية والسماع :

قد استخدم النحويون الأوائل مصطلح الجواز وما اشتق من مادته للدلالة على هذه الظاهرة وشرح معناها بالشواهد والأمثلة التي يسوقونها ، غير أنهم لم يهتموا بتأصيل وتحديد هذا المصطلح ، وقد اعتمدوا على اللهجات العربية وما سمع من العرب من الرواة الموثوق بهم وكذلك القراءات القرآنية في تحديد هذه الظاهرة ، حيث يرتبط الجواز الإعرابي المبني على السماع والرواية عن العرب ارتباطاً وثيقاً بالقراءات القرآنية ؛ إذ إن النحويين الأوائل من القراء . في الغالب . قد وجدوا في قراءات القرآن ما يقرّ بوجود ظاهرة الجواز النحوي .[5]، ومن هذه الجوازات التي لها ما يؤيدها من القراءات القرآنية قوله تعالى: (لا يَسْتَوِي الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجاهِدِينَ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقاعِدِينَ أَجْراً عظيماً) النساء 95.

1الكتاب 3/ 305

[2]ينظر السابق 3/ 61 ، 62 ، 1/ 8 4.

3 البيت من الطويل قائله مجهول في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 2/ 707 ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص330

4 ينظر شواهد التوضيح ص160

[5]ينظر الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ص28،

قرأ نافع والكسائي وابن عامر (غير) بالنصب ، وبقية القراء السبعة بالرفع .[1] وزاد الزمخشري قراءة الجر " غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ قرئ بالحركات الثلاث، فالرفع صفة لـ(لقاعدون)، والنصب استثناء منهم أو حال عنهم، والجرّ صفة للمؤمنين " [2]

وفي القراءات الثلاث لم يختلف المعنى، وهو أن القاعدين من المؤمنين عن الجهاد الذين ليس بهم ضرر من مرض وغيره لا يتساوون مع المجاهدين بأموالهم وأنفسهم ، وهو معنى مفهوم بنصب غير ورفعها وجرها ، و(غير) فيها تدل على النفي ، واختلاف القراءات دليل على اختلاف اللهجات . ومن ذلك . أيضا. جواز جزم المضارع ورفعه ونصبه المقترن بالفاء أو الواو إذا وَلِي الشرط ، كما في قوله تعالى (لِلَّهِ مَا فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) البقرة 284

(فيغفرُ، ويعذبُ) " قرأهما عاصم وابن عامر بالرفع وجزمهما الباقون " [3]

كذلك روي عن ابن عامر وغيره أنه قرأ (فلتفرحوا) على الخطاب للكفار، على جواز دخول لام الأمر على المضارع المخاطب في قوله تعالى :(قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) يونس 58 [4]

والغالب في تعبيرات النحويين التي يعبرون فيها عن أن هذه الجوازات منقولة ومسموعة عن العرب لا تكاد تختلف في الأساليب والألفاظ ، منها قولهم . مثلاً . : اختاره قوم من العرب ، أو هذه لغة تميم، أو لغة أهل الحجاز ، أو يعبرون عن أحد الوجهين أو الأوجه الجائزة بقولهم : هذا الوجه عربي .

[1] ينظر الكشف عن وجوه القراءات العشر 396/1

2 الكشاف 353/1

[3] الكشف عن وجوه القراءات العشر 1/ 323

4 السابق 52/11

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية على بعض المنصوبات المتشابهة في القرآن الكريم

وينقسم إلى ثلاث مسائل ، الأولى : الاسم بين الظرفية والمفعولية ، والثانية: الاسم بين المصدرية والمفعولية ، والثالثة: الاسم بين المفعولية والحالي .

. المسألة الأولى : بين الظرفية والمفعولية :

. قال تعالى :(شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الْهُدى وَالْفُرْقانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كانَ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلى مَا هَداكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) البقرة 185].

في نصْب (الشَّهْرَ) وجهان: الأول : منصوب على الظرف، والمراد بـ(شَهِدَ) : حَضَرَ ، ومفعول (شَهِدَ) محذوف ، تقديره : فمَنْ شَهِدَ المِصْرَ في الشَّهر .والثاني : أما الوجه الثاني من أوجه نصب (الشهر) فعلى أنه مفعول، فـ (شهدَ) هنا . أيضاً . بمعنى حضرَ ذاتاً أو عِلماً ، و(الشهر) مفعولاً به .

ـ تحليل الآية وأقوال النحاة والمفسرين فيها :

ـ أما الوجه الأول من أوجه نصب (الشهر) على الظرفية فهو أنَّ الفعل (شهدَ) بمعنى (حَضَرَ) ، كما يقال : محمد شهدَ الحفلةَ كاملة ، أو شهَدَ المحاضرة ، أي : حضرَها ، و (الشهر) ظرف زمان منصوب بالفعل (شَهدَ) ، أي : حضرَ في الشهر شاهداً له ـ لم يكن مسافراً ـ فليصمه ، ومَن كان مسافراً ومريضاً فقد جُعل له أن يصومَ عدةً أيامٍ أُخَر[1] .

ولمَّا كان الشهر ظرفاً قُدِّر للفعل (شهدَ) متعَلَّق ، وهذا المتَّعلَّق يجوز أن يُقَدَّر مفعولاً به وحالاً ، فقدَّره الفارسي ـ كما قال ابن جني ـ : مفعولاً به ، أي : فمن شهدَ منكم الشهرَ في البلدِ أو المِصر فلْيصمْهُ .[2]

1, . ينظر معاني القرآن للزجاج 1 / 253 ، والكشاف 2 / 404 ، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 161/1 .
2 . ينظر الخصائص 2 / 373 .

و قال ابن الأنباري [1] : " (الشهرَ) منصوب على الظرف ؛ لأن التقدير فيه : فمَن شهِدَ مِنكم المِصرَ في الشَّهرِ ؛ لأنَّ المسافر قد شهِد الشهر ، ولا يجب عليه الصوم فيه ، فدلَّ على أنه لا بدَّ من إضمار المصر " ‘وقد حُذف المفعول به لعدم تعلُّق الغرض به [2] .

وقدّره ابن جني حالاً من ضمير (شهد)، ولم يُجِز حذف الحال إلّا في مثل هذه الآية ، فقال : " ... أي: من شهدَهُ صحيحاً بالًغاً ، وطريقه إنه لمَّا دلَّت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً"[3].

ولعلَّ الأرجح أن يكون المحذوف مفعولاً به ؛ لكثرة حذفه ، و اتفاق النحاة على جواز حذفه ، بعكس الحال الذي منعَ حذفَه بعضُهم ، كما ذكر ابن جني .

ـ وبناءً على هذا التوجيه تكوَّن لدينا نمطين من التركيب ، هما :

الأول : فَمَن حضَرَ منكم في الشهرِ ، المتعلَّق مفعول به : بالمِصر .

الثاني : فَمَن حَضَرَ منكم في الشهر ، المتعلق حال : مقيماً في المِصر .

ـ أما الوجه الثاني من أوجه نصب (الشهر) فعلى أنه مفعول ، فـ (شهدَ) هنا . أيضاً . بمعنى حضرَ ذاتاً أو عِلماً ، و(الشهر) مفعولاً به ، وهو على حذف مضاف ، تقديره : فمن شهد منكم حلُولَ الشهرِ، أو علِم حلولَ الشهرِ [4] ، وليس كما قدَّره بعضهم ، منهم الألوسي : مَن شهِد منكم هلالَ الشهرِ . [5]؛ لأن (شَهِدَ) ليس بمعنى شَاهَد ، فلا يتعدى إليه الفعل (شَهد) بمعنى (حضَر) فلا يقال : شَهدْتُ الهلالَ ؛ بل شَاهدتُ الهلالَ ، كما أنه يترتب عليه أنَّ مَن لم يرَ الهلالَ لا يجب عليه الصوم [6] .

. الجانب الدلالي في الآية :

إن دلالة التركيب في الوجه الأول تفيد تعلُّق الصوم بحضور الشهر في البلد ـ بناء على ما دلَّت عليه علاقة التعلُّق أو الترتُّب في أسلوب الشرط المتمثِّل في أداة الشرط (مَن) وفعل الشرط (شَهد) وجواب

1 . البيان في غريب القرآن 1 / 144 .
2 . ينظر روح المعاني 2 / 61 .
3 . السابق
4 . ينظر الدر المصون 1 / 426 ، والتحرير والتنوير 2 / 168 .
5 . ينظر روح المعاني 2 / 61 .
6 . ينظر روح المعاني 2 / 61 ، والتحرير والتنوير 2 / 168 .

الشرط (فلْيصمه) وتفيد وقوع الحضور في الشهر ، وهو ما دل عليه ظرف الزمان (الشهر) ، ومن انتفت عنه صفة الإقامة بالسفر أو صفة القدرة بالمرض يجوز له الفطر ، بناء على أن المتعلق حالٌ منتقلة غير لازمة .

ـ أما على الوجه الثاني فتكون دلالة التركيب هي : مَنْ حَضَرَ مِنكم حلولَ الشهرِ ، أو مَن عَلِم منكم بحلولِ الشهر وجبَ عليه الصوم . وليس في التركيب ما يدلُّ على لزوم الصوم في السفر .

إن أثر السياق في توجيه الإعراب في هذه الآية يبدو ظاهراً عند من منع إعراب (الشهر) مفعولاً به معتمدين على المعنى المعجمي للفعل (**شَهد**) الذي هو بمعنى الحضور[1] ، وما بينها من مفارقة في المعنى بينها وبين (الشهر) باعتباره ظرف نظراً لانطباق حدّ الظرف عليه .

ومعنى ذلك أن التركيب يأذن أن يكون (الشهر) مفعولاً به للفعل (شَهدَ) لكن تأتي قرينة السياق المعتمدة على أساس معجمي ، أو معتمدة على اللغة، أي : ما بين عناصر الكلام من مفارقة في المعنى تمنع حدوث هذه العلاقة النحوية بين المفردتين [2] ، وتقتضي تقدير متعلَّق هو مفعول به أو حال كما ـ أوضحنا سابقاً ـ والتقدير: فَمَنْ حَضَرَ مِنكم المِصْر في الشَّهر .

مما سبق نستنتج أن هذه الآية تشتمل على حكميْن، الأول اتَّفق العلماء عليه ، والثاني اختلفوا حوله على قولين ، أما الأول الذي اتفقوا عليه فهو : أنَّ مَن أدْركه رمضانُ وهو مسافر فلا يجب عليه الصوم مادام مسافراً ، وهو ما أفاده الوجه الأول ، وهو نصب (الشهر) على الظرفية[3] .

أما الثاني الذي اختلفوا حوله فهو : من أدركه رمضان مقيماً ثم سافر ، فذهب علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وسويد بن غفلة ، وعائشة ، وأبو مجلز لاحق بن حميد ، وعبيدة السلماني إلى أنه من كان مقيما في أول رمضان في بلده وأهله فلْيكمل صيامه ، سافر بعد ذلك أو أقام[4] ، وهؤلاء استدلوا بالوجه

1 . " (شهد) الشين والهاء والدال أصل يدل على حضور وعِلم وإعلام " مقاييس اللغة (شهد) 2 / 221 .

2 . ينظر البيان في روائع القرآن د تمام حسان ص215 .

3 . ينظر الجامع لأحكام القرآن 2 / 299 ، والهداية ص605 .

4 . السابق

الثاني، وهو أن (الشهر) مفعولا به ، وذهب الجمهور إلى أنَّ مَن شَهِد أوَّل الشهر وآخره فلْيصم ما دام مقيماً ، فإن سافر أفطر [1] .

الترجيح بين الوجهين :

ـ لعلَّ الوجه الأول وهو نصب (الشهر) على الظرفية ، واعتبار (شَهدَ) بمعنى (حضَرَ) هو الأرجح لما يأتي :

أولاً : التركيب يدل على أن (شَهِدَ) بمعنى الشهود والحضور ، يدل عليه قوله تعالى بعده : ﴿ ومَنْ كانَ مَريضاً أو على سَفرٍ ﴾ أي : من كان حاضراً في المِصر فلْيصمْ ، ومن كان مسافراً غير حاضرٍ فعليه صوم أيامَ حضوره إذا حضر بعضه في البلد [2] .

ثانياً : الصواب أن (الشهر) ظرف زمان لانطباق حدّ الظرف عليه ، فقد نص النحاة على أن الظرف ينتصب على الظرفية إذا تضمن معنى (في) ، فهو ينتصب لوقوع الحدث فيه ، يقول سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فتنتصب لأنه موقوع فيها، ومكون فيها وعمل فيها ما قبلها" [3] .

أما تضمّنه معنى (في) فإننا نقول : حضَر في الشهرِ ، أما عن الحدث الذي وقع فيه فهو الحضور.

وكذلك مما يؤكد رجحان هذا الوجه هو تقدير الحال المحذوفة على الرأيَيْن ، سواء من اعتبر (الشهر) ظرفاً، أو من اعتبره مفعولاً به ؛ إذ إن كليهما يقدّر حالاً ، وبما أن الحال الأصل فيها أن تكون متنقلة لا تلازم صاحبها ، وهو هنا أن صفة الإقامة غير ملازمة للصائم ، أي : متى تحققت صفة الإقامة للصائم وجب عليه الصوم ، ومن زالت عنه بالسفر ينتفي عنه وجوب الصوم ، وبما أن الأرجح أن يكون المفعول به هو المحذوف ـ كما ذكرنا سابقاً ـ فإن هذا كله يقوّي أن يكون (الشهر) ظرفا ، والمحذوف مفعول به أوحالاً ، وعليه يكون الرأي الأول القائل بجواز الفطر للصائم المقيم إذا أدركه السفر هو الأرجح.

1 . ينظر الجامع لأحكام القرآن 2 / 299 .

2 . ينظر معاني القرآن للزجاج 1/ 253 .

3- الكتاب 403/1

. المسألة الثانية : بين المصدرية و المفعولية :. قال تعالى : (قالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَما أَنْسانِيهُ إِلاّ الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً) الكهف 63 .

قوله: (عجباً) إما أن يكون من قول موسى . عليه السلام . ، أو من قول فتاه .. فإن كان (عجباً) من قول موسى ـ عليه السلام ـ ، وقوله : (اتخذ سبيله في البحر) من قول فتاه، يكون (عجباً) مصدراً منصوباً ، وفعله مقدر . وعليه يكون الوقف على (البحر) . وإن كان قوله : (واتخذ سبيله في البحر عجباً) كله من قول فتى موسى ، يكون (عجباً) مفعولاً به ثانياً للفعل (اتَّخذ) ، وعليه يكون الوقف على (عجباً) .

ـ وإن كان قوله : (واتَّخَذ سَبِيلَه فِي الْبَحْرِ عَجَباً) كله من قول موسى ـ عليه السلام ـ كان (عجباً) مصدراً منصوبا بفعل مقدر ، ويُستحسن الوقف في هذا الوجه على (عجباً) .

ـ وذكر الرازي ، وأبو حيان ، والحلبي ، والألوسي وجهاً آخر ، وهو أن يكون (عجباً) نعتاً لمصدر محذوف ، ناصبه (اتخذ) ، أي : اتخذ سبيله في البحر اتخاذاً عجباً [1]

ـ أو أن يكون مفعولاً به ، وعامله محذوف ، أي : قال : عجباً [2] .

ـ أو أن يكون كله من قول الله ـ عز وجل ـ ويكون (عجباً) مفعولاً به ثانٍ ، وعلى هذا يحتمل وجهين:

أحدهما : أن يكون إخباراً منه ـ تعالى ـ عن الحوت بأنه اتخذ سبيله في البحر عجباً للناس .

والثاني : أن يكون إخباراً منه ـ سبحانه ـ عن موسى ـ عليه السلام ـ بأنه اتَّخذ سبيلَ الحوتِ في البحر عجباً يتعجَّب منه [3] .

. تحليل الآية وأقوال المفسرين والنحاة فيها :

ـ أما الوجه الأول فهو على أن كلام فتى موسى قد انتهى عند قوله : (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ) فيُوقف على (البحر) .

1 . ينظر مفاتيح الغيب 21 / 125 ، ومشكل إعراب القرآن لمكي 1/ 476 البحر المحيط 6 / 107 ، والدر المصون 1 / 3106 ، ، وروح المعاني 15 / 556 .

2 . ينظر الكشاف 3 / 685 ، والدر المصون 1 / 3106 .

3 . ينظر روح المعاني 15/ 318 .

جاء في منار الهدى في بيان الوقف والابتداء [1] : " (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ) كافٍ ، إن جَعلَ (عجباً) من كلام موسى ، ويقوّي هذا خبر (كان للحوت سرباً ولموسى ولفتاه عجباً) ، فكأنه قال : أعْجبُ لسيره في البحر ، قالوا: وكان مشوياً مأكولاً بعضه ؛ فلذلك كان مضيُّه وذهابُه عجباً ".

ثم يستأنف، فيقول موسى: أَعْجَبُ له عَجَباً ، فهي جملة مستأنفة ، يكون فيها (عجباً) مصدراً منصوباً، وفعله مقدر، قال الزجاج [2] :" ويجوز أن يكون قال يوشع : اتخذ الحوتُ سبيلَه في البحر ، فأجابه موسى فقال : عجباً ، كأنه قال : أعجبُ عجباً ، ثم قال : ذلك ما كُنَّا نبغي" .

والضمير في (اتَّخذ) يعود على الحوت ، أو على موسى ، تقديره : واتَّخذ الحوتُ سبيلَه في البحر عجباً، أو اتَّخذ موسى سبيلَ الحوتِ في البحر عجباً ، و(سبيلَه) مفعول به أول لـ(اتَّخذ) [3] . وفي كلا التقديرين المتعجِّب موسى ـ عليه السلام ـ .

ـ أما الوجه الثاني ، وهو أن الكلام كلَّه من كلام فتى موسى ـ عليه السلام ـ ، والوقف على (عجباً) فهو الذي عليه أكثر المفسرين ، منهم الفراء حيث يقول : " اتَّخذ موسى سبيلَ الحوت في البحر عجباً ، ثم قال حين أخبره بقصة الحوت : ذلك ما كنَّا نبغي ... " [4] .

وبدأ به الزجاج بقوله : " منصوب على وجهين : على قول يوشع : واتَّخذ الحوتُ سبيلَه في البحر عجباً " [5] . وكذلك الزمخشري فقال : " عجباً مفعول به ثان مثل (سَرَباً) ، يعني : واتّخذَ سبيلَه سبيلاً عجباً " [6] ، وذكر الحلبي هذا الوجه أولاً [7] .

1 . ص470 .
2 . معاني القرآن 3 / 300 .
3 . ينظر الدر المصون 1 / 3101 ، والهداية 6 / 4491 .
4 . معاني القرآن للفراء 3 / 154 .
5 . معاني القرآن للزجاج 3 / 300 .
6 . الكشاف 3 / 684
7 . ينظر الدر المصون 1 / 3106 .

وقال الألوسي [1] : " الظاهر الذي عليه أكثر المفسرين أنه مجموعة كلام يوشع ، وهو تتمة لقوله : ﴿فإنّي نَسِيت الحوتَ ﴾ ..... فسبيله مفعول أول لـ(اتخذ) ، و(في البحر) حال منه ، و(عجباً) مفعولٌ ثانٍ " .

وذكر ابن عطية احتمالين في هذا الوجه الفرق بينهما في مكان الوقف، ففي الاحتمالين يكون الكلام لفتى موسى، غير أنه في الأول يوقف على (عجباً) ، وفي الثاني يكون (واتخذ سبيله في البحر) تمام الخبر ، ثم استأنف فتى موسى التعجب فقال من قبل نفسه : عجباً لهذا الأمر . [2] ، وعليه يكون المتعجِّب الفتى .

ـ أما الوجه الثالث ، وهو أن يكون (واتَّخذ سبيلَه في البحر عجباً) كله من كلام موسى ، فـ(عجباً) في إعرابه كإعراب الوجه الأول ، وهو أن يعرب مصدراً منصوباً ، العامل فيه فعل مقدر ، غير أنه يختلف عن الأول في مكان الوقف ، ففي هذا الوجه يُستحسن الوقوف على (عجباً) ، وفي الوجه الأول يوقف على آخر كلام الفتى (البحر) ، وعليه يكون المتعجِّب موسى ـ عليه السلام ـ .

ـ أما الوجه الذي ذكره الرازي و أبو حيان ، والحلبي ، والألوسي ، والذي يكون (عجباً) نعتاً لمصدر محذوف ، ناصبه (اتَّخذ) ، فهو تتمة لكلام فتى موسى ، وعليه يكون المفعول الثاني لـ (اتخذ) هو (في البحر) ، والمتعجِّب هو الفتى .

ـ أما الوجه الذي اعتبر فيه (عجباً) مفعولاً به ، والعامل محذوف ، فقد قال فيه الزمخشري [3]: " أو قال : عجباً في آخر كلامه ، تعجباً من حاله في رؤية تلك العجيبة ونسيانه لها ، أو مما رأى من المعجزتين ، وقوله: (وَما أَنْسانِيهُ إِلاّ الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه"، والمتعجِّب هنا الفتى .

1 . روح المعاني 5 / 318 .
2 . ينظر المحرر الوجيز 3 / 556 .
3 . الكشاف 3 / 685 .

واعتبر الحلبي أن ظاهر كلام الزمخشري هذا يدل على أن (عجباً) مقول بـ(قال) ، أي : قال موسى: عجباً ، فقد جعل الحلبي (عجباً) مفعول به لـ(قال) المحذوفة تقديره : وقال موسى عجباً[1] ، وعليه يكون كلام فتاه قد تمَّ عند (البحر) ، وعجباً مفعول به منصوب، وهو من كلام موسى .

ورده الألوسي بقوله: " وأنتَ تعلم أنه لو كان كذلك لجيء بالجملة الآتية بالواو العاطفة على هذا المقدَّر"[2]، أي أنه لو كان (عجباً) منصوباً بفعل مقدّر تقديره : قال موسى : أعْجبُ عجباً ، لعطفَ الجملة في الآية التي تليها ، وهي ﴿قَالَ ذَالِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ لأنها . أيضا ـ من قول موسى ـ عليه السلامـ

. **الجانب الدلالي :**

مما سبق نخلص إلى أن العَجَب قد وقع ممَّا حدثَ للحوت ، سواء أو قع العَجَب من نبي الله موسى ـ عليه السلام ـ أو من فتاه .

والتعبير عن التعجب يكون بصيغ غير منحصرة ، منها ما هو قياسي ، ومنها ما هو سماعي ، وما في الآية تعجب بصيغة غير قياسية ، وللوصول إلى دلالة التركيب في هذه الآية يجب أن ننطلق من تعريف النحاة للتعجب :

يشير ابن السراج في تعريفه إلى أنه : " ممَّا لا يُعرف سببُه ، فما عُرف سببُه فليس من شأن الناس أن يتعجَّبوا منه ، فكلَّما أُبهم السبَبُ كان أفحم ، وفي النفوس أعظم " [3] .

ويرى الجرجاني أن " التعجب من مواضع الإبهام والبُعد عن الوضوح والبيان ، ألا ترى أن حقيقة قولك: أعجبني الشيءُ ، أنَّكَ أنْكَرْتَه فَلم تعرفْ سبَبه ، ولمْ تأنس بنظائره ، ولا يُتَعجَّب إلَّا من الشيء الذي يتعدى حدَّ أشكاله ، ويبلغ مرتبة فوق مراتبها " [4] .

1 . ينظر الدر المصون 1 / 3106 .

2 . روح المعاني 15 / 318 .

3 . الأصول في النحو1/102 .

4 . المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 373 .

وقال الرضي في التعجب أنه [1] : " انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب ".

مما سبق من أقوال العلماء نخلص إلى أن التعجب يدل على أن الموضوع المتعجَّب منه قد تجاوز المعهود والمعروف، كما أنه يدل على أنه غامض ومبهم لا يعرف سببه؛ الأمر الذي أوقع المتكلم في حيرة، فنقل ما شعر به للسامع .

فموضع العجب إذن في الآية أن يكون هناك حوتاً قد مات، فعندما وقع في البحر اتخذ طريقه في البحر، وهذا قد تجاوز المعهود، وهو أمر غامض ومبهم، لا يعرف سببه، الأمر الذي أوقع موسى ـ عليه السلام ـ أو فتاه في الحيرة ، فنقل ما شعر به بلفظ التعجب ، سواء قاله موسى أو فتاه بلفظه أو بمعناه.

والجدير بالذكر أن من مظاهر السياق التي ممكن أن تُعِين في توجيه الإعراب مراعاة المقام، وذلك بتحليل وقائع الخطاب ، توضيحاً للنص ، وذلك عن طريق تحديد الكلام الذي صدر من موسى ومن فتاه ، لِمَا له من أثر في توجيه الإعراب ، ومن ثم توجيه المعنى ، وذلك من خلال تحديد مواقع الوقف والابتداء في الآية ، حيث إن للسياق دوراً كبيراً في تحديد هذه المواقع ؛ إذ بمعرفة هذه المواقع تتحد العلاقات النحوية داخل التركيب .

فإذا كان (عجباً) من كلام موسى انقطع كلام الفتى عند (البحر) ، فبتحديد هذا الموضع تبين أن ما جاء بعده ليس من كلامه ؛ بل من كلام موسى ـ عليه السلام ـ وعليه انقطعت علاقته بما قبله ، ومن ثم يكون مصدراً منصوباً ، العامل فيه فعلٌ مقدر ، والجملة مستأنفة ، فعبَّر بالمصدر للدلالة على وقوع ودوام العجب في نفس موسى ـ عليه السلام ـ .

وإن كان كله من كلام موسى، أو كله من كلام الفتى يكون الوقف على (عجباً) ، فبمعرفة موضع الوقف حدَّدنا العلاقة النحوية بين الفعل (اتَّخذ) الذي هو من أفعال القلوب و التحويل و (عجباً) ، وهي علاقة الفعل بالمفعول به الثاني ، الذي هو في الأصل خبر ، ومن ثم تكون الدلالة تجدُّد وحدوث وتغيُّر من حالة كان عليها الحوت إلى حالة أخرى متجددة .

ـ المسألة الثالثة : بين النصب على المفعولية والحالية :

1 . شرح الرضي على الكافية 4/ 227 .

اختلف العلماء فيما بينهم في كون الأسماء والمصادر المشار إليها في الآيات التالية منصوبة على المفعولية، وكونها في نفس الموضع منصوبة على الحالية ؛ لكن بِتحرّي القرائن السياقية يمكن توجيهها، وربط ذلك بالمعنى : . (كَما بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (29) فَرِيقاً هَدى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّياطِينَ أَوْلِياءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ) الأعراف 29 ، 30

ـ في نصب (فريقاً وفريقاً) ثلاثة أوجه ، هي :

الأول : أن (فريقاً هدَى) منصوب بـ(هَدَى) بعده ، و(فريقاً حقَّ عليهم الضلالة) منصوب بفعل مضمر ، يفسره قوله : (حقَّ عليهم الضلالة) من حيث المعنى ، تقديره : وأَضَلَّ فريقاً حقَّ عليهم الضلالة . وعلى هذا الوجه يكون الوقف على (تعودون) .

الثاني : أن ينتصب (فريقاً وفريقاً) على أنه حال من فاعل (تعودون) ، وعليه يكون الوقف على هذا الوجه على (الضلالة) .

ويؤيّد إعرابه حالاً قراءة أُبَيْ بن كعب :(تعُودون فريقيْن : فريقاً هدَى ، وفريقاً حقَّ عليهم الضلالة)

ـ والوجه الثالث هو : أن ينتصب (فريقاً) الأوَّل على الحال من فاعل (تَعودون) .

و(فريقاً) الثاني نصب بإضمار فعل يفسره (حقَّ عليهم الضلالة) . ويكون الوقف على هذا الوجه على (تعودون) . [1].

. تحليل الآية وأقوال المفسرين والنحاة فيها :

. أما الوجه الأول فوجهه أن (فريقاً) الأولى مفعولٌ به منصوبٌ مقدماً على عامله (هَدَى) المؤخر.

و(فريقاً) الثاني منصوب بإضمار فعل يفسره من حيث المعنى قوله : حقَّ عليهم الضلالة ، تقديره : وأضلَّ فريقاحقَّ عليهم الضلالة ، أو فريقاً أضلَّ ، على اختلاف العلماء في تقديم وتأخير الفعل المفسِر.

1 . ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي 1/ 324 ، والبيان في غريب القرآن لابن الأنباري 1 / 359 ، والقطع والإئتناف للنحاس ص250 ، و الدر المصون 1 / 1865 .

فقد أجاز البيانيون تقديما الفعل المفسر وتأخيره ، ومنع ذلك النحويون ، قال ابن هشام [1]: " فيجب أن يقدر المفسر في نحو : زيداً رأيتُه ، مقدماً عليه ، وجوّز البيانيون تقديره مؤخراً عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاص حينئذٍ ، وليس كما توهَّموا " .

وقدره الزمخشري : وخَذل فريقاً حقَّ عليهم الضلالة [2] ، وهذا يعتبر من باب الاشتغال .

وقد جوز هذا الوجه الفراء، أي : نصب فريقا الأول بـ(هدى) والثاني بفعل مضمر .

وذكره ابن الأنباري وأبو البقاء أوَّل الوجهين ، وذهبا إلى أن الجملتين الفعليتين (فريقاً هدى وفريقاً أضلَّ) في محل نصب حال من فاعل الفعل (تعودون) ، تقديره : تعودون قد هدى فريقاً وأضلَّ فريقاً [3] .

و(قد) مقدرة عند بعض المعربين ، أو من فاعل الفعل (بَدَأَكُم) كما ذهب إلى ذلك الحلبي، تقديره: بَدَأَكم حَال كوْنه هادياً فريقاً ومُضِلاً فريقاً [4] ،ويجوز أن تكون الجملتان مستأنفتين [5] ، والوقف تام على هذا الوجه على (يعودون) [6] .

ـ أما الوجه الثاني من أوجه النصب ، فهو أن ينتصب (فريقاً وفريقاً) على الحال من فاعل (تعودون)، والجملتان : فريقاً هَدَاهُم ، أو فريقاً هَداهُ ، في محل نصب نعت لـ (فريقاً) الأول ، وفريقاً حقّ عليهم الضلالة في محل نصب نعت لـ (فريقاً) الثاني .

و لا بد من حذف العائد ، فيجوز أن يقدر (هَدَاهُم) بالنظر إلى معنى (فريق) ، ويجوز أن يقدر (هَدَاهُ) بالنظر إلى لفظ (فريق) ، غير أنه الأفضل تقدير (هداهم) ؛ لمطابقته في دلالته على الجمع لـ (فريقاً حقَّ عليهم الضلالة) ، أي : تعودون فريقين فريقاً مَهْدياً وفريقاً حاقاً عليه الضلالة . ويؤيد هذا الوجه قراءة أُبَيْ بن كعب : (تَعودونَ فريقيْن) ، فـ(فريقين) في قراءة أُبي منصوب على الحال

1 . مغني اللبيب 2 / 613 .

2 . ينظر الكشاف 2 / 95 .

3 . ينظر البيان في غريب القرآن لابن الأنباري 1/ 359 ، وإملاء ما من به الرحمن 1 / 271 .

4 . ينظر الدر المصون 1 / 1865 .

5 . السابق

من فاعل (تعودون) و(فريقا وفريقاً) بدل من بعض من كل من (فريقين) ، تقديره : كما بدأكم تعودون في هذه الحالة . أو منصوب على الاختصاص بإضمار أعني [1] .

ووجه نصب (فريقاً وفريقاً) على الحال هو مذهب الفراء، وأبي حيان ، وجوزه ابن الأنباري ، وأبو البقاء، والألوسي [2] .

أما الوقف على هذا الوجه فهو على قوله: (الضلالة) ؛ لأنه لا بد أن تترابط الحال مع الجملة من فعل وفاعل ، فعلاقة الفعل مع الحال كعلاقة الفعل مع المفعول به ، وعلاقة الحال مع الفعل من خلال علاقته مع صاحبه ، وصاحب الحال في هذه الآية على هذا الوجه هو فاعل (تعودون) ، ولهذا لا يوقف على (تعودون) لأن فيه فصلا بين الحال وصاحبها ، ومن ثم بين الفعل وإحدى مقيداته ، التي هي الحال.

. الجانب الدلالي :

أما من حيث الدلالة في الوجه الأول فإن تقديم المفعول في (فريقاً هدى) يفيد التخصيص ، وهو من أبرز أغراض التقديم ، جاء في المثل السائر [3] : " فإن في قولك : زيداً ضربتُ ، تخصيصاً له بالضرب دون غيره ، بخلاف قولك : ضربتُ زيداً ، .... . وإذا أخَّرته لزم الاختصاص للمفعول ."

فالمعنى على هذا هو : أن الله ـ تعالى ـ خصَّ هذا الفريق بالهداية دون غيره ، قال الألوسي [4] " ... وهي أنه ـ سبحانه ـ قدَّم مفعول (هَدَى) للدلالة على الاختصاص ، وأن فريقاً آخر ما أراد هدايتهم"

أما العطف على هذا الأسلوب أسلوباً آخر في صورة أسلوب الاشتغال، هو: وأضل فريقاً حقَّ عليهم الضلالة، أو فريقاً أضلَّ، فهو على حسب تقدير الفعل، فإن قدرناه مقدَّماً عن الاسم المنصوب أفاد التوكيد، وإن قدرناه بعد الاسم المنصوب أفاد تخصيصاً.

1 . ينظر الدر المصون 1 / 18651 .

2 . ينظر معاني القرآن للفراء 2 / 376 ، والبحر المحيط 4 / 234 ، والبيان لابن الأنباري 1 / 359 ، وإملاء ما من به الرحمن 1 / 271 ، وروح المعاني 8 / 108 .

3 . 2 / 217 .

4 . روح المعاني 8 / 108 .

جاء في الإيضاح [1] : " وأما نحو قولك : (زيداً عرفتُه) فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب، أي : عرفتُ زيداً عرفتُه ، فهو من باب التوكيد ، أعني تكرير اللفظ . وإنْ قُدِّر بعده ، أي : زيداً عرفتُ عرفتُه ، أفاد التخصيص " .

وعليه فإنّ قوله : فريقاً حقَّ عليهم الضلالة ، إنْ قدَّرتَ : فريقاً أضلّ حقَّ عليهم الضلالة ، أفاد تخصيصاً؛ لأن المفعول به إذا تقَّدم على فعله أفاد التخصيص ، وإن قدَّرته : أضلَّ فريقاً حقَّ عليهم الضلالة ، أفاد توكيداً ؛ وذلك للتكرير ، فمعنى حقَّ عليهم الضلالة : أضل فريقاً ، فكأنه كرر اللفظ مرة أخرى .

ولعلَّ في تقدير الفعل المحذوف مؤخراً تناسقاً للجملتين، فكما قال: فريقاً هدى قال: فريقاً أضلَّ. قال السيرافي [2]: " اعلم أن العرب إذا ذكرت جملة الكلام اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها على الجملة الأولى ، وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية لتكون مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل . ".

وكذلك أُسند الهدى إلى الله ، ولم يسند إليه ـ جل شأنه ـ الضلالة ، حيث قال : فريقاً هدى ، ولم يقل : فريقاً أضل ؛ بل قال : فريقاً حقَّ عليهم الضلالة ؛ لأن السياق سياق تحذير من فتنة الشيطان ، وإخبار بأن الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون ، وأن الله يأمر بالقسط ولا يأمر بالفحشاء ، في قوله تعالى : (يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ ذلِكَ مِنْ آياتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ) الأعراف 26 ، فلا يناسب هذا السياق إسناد الضلالة إلى الله ـ تعالى ـ حتى وإن كان الله هو الهادي وفاعل الضلالة ؛ ولهذا عدل إلى قوله : حقَّ علهم الضلالة .[3]

ـ أما الدلالة على الوجه الثاني فإنها تفيد أن حدوث الفعل (تعودون) من فاعله مقيداً بذكر الحال منه مقيداً بهذه الهيئة ، والمعنى يكون : كما بَدأَكم تعودون مقيَّدون بهذه الحالة ، وهي أن تكونوا فريقين فريقاً مهدياً وفريقاً حاقاً عليه الضلالة ، قال مكي في الهداية [4]: " عن مجاهد أنه قال : كما خلقكم تكونوا كفاراً ومؤمنين ، وعن ابن عباس نحوه . " .

1 . 1 / 111 .
2 . شرح الكتاب للسيرافي 1 / 384 .
3 . ينظر البحر المحيط 4 / 234
4 . 4 / 2337 .

لعل الوجه الأول والثاني هما الأرجح ؛ لموافقتهما سياق الآية ، وذلك يظهر من خلال الاهتمام بمواطن الوقف والابتداء لما لها من دور في تحديد معنى الآية في سياقها ، كذلك في تقدير الفعل المحذوف الناصب لـ (فريقاً) بـ(أضل) وهذا فيه مراعاة لمذهب أهل السنة والجماعة الذي فيه الاعتقاد بأن الهداية والضلال من الله ، بعكس ما ذهب إليه الزمخشري ، فقد قدر الفعل (خذل) وفي هذا التقدير شبهة الاعتزال ، الذين يعتقدون أن علم الله لا أثر له في ضلالهم ، وإنهم هم الضالون باختيارهم وتوليتهم الشياطين دون الله تعالى [1] . ومراعاة العرف الديني أو المذهب الديني يعتبر من سياق الحال أو السياق الثقافي .

الخاتمة

خلُص البحث إلى نتائج أهمها :

إن مثل هذه الدراسات تكشف عن مدى العلاقة بين التركيب النحوي والسياق بنوعيه اللغوي وسياق الحال أو المقام .

يعد باب المنصوبات المتشابهة من أكثر الأبواب التي يخضع فيها اختيار المنصوبات المتشابهة في الجمل إلى متغيرات سياقية تؤثر في تحديد المعنى وتوجيه الفهم .

لاحظنا من خلال تناولنا لأمثلة من القرآن الكريم تشتمل على احتمالات متعددة للمنصوبات المتشابهة أن الجواز النحوي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياق الذي يتضمنه النص .

وعليه نؤكد على ضرورة التعمق في مثل هذه الدراسات لتوفير أدوات تحليلية متمثلة في توظيف السياق بنوعيه تمكننا من فهم النصوص بشكل أدق.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي، الإصدار العاشر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

2. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط الثالثة

3 . الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج ت(316هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . .

1 . ينظر روح المعاني 8 / 108 .

4 . إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس ت(338 هـ) ، تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم دار الكتب العلمية . بيروت . ط 2001م .

5 . الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ت / محمود فجال، دار القلم . دمشق ، ط 1 . 1989 م .

6 . إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ت (616 هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض . المكتبة العلمية . لاهور.

7 . الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن الحاجب ت(646هـ) ، تحقيق : د : إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع . دمشق ـ ط : الأولى ـ 2005 م .

8 . البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت (745 هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل . دار الفكر . بيروت .

9 . البيان في روائع القرآن، د تما حسان . عالم الكتب . 1993م .

10 . البيان في غريب القرآن ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق : د طه عبد الحميد طه ، ومصطفى السقا . الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1980 م .

11 . تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري ت (393هـ) . دار العلم للملايين . بيروت . ط: الرابعة . 1990م .

12 . التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ت (616 هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي . دار عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .

13 . التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ت(1393هـ) . الدار التونسية للنشر . تونس . 1984م .

14 . تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط / الأولى، 1986م .

15 . الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، ت أحمد البردوني ، إبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية . القاهرة . 196 .

16 . الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي ، منشورات جامعة قاريونس . بنغازي، ليبيا.

17 . الحجة في القراءات السبع ، أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالويه ت (370 هـ) ، تحقيق : د عبد العال سالم مكرم . دار الشرق . بيروت . ط: الرابعة . 1410هـ .

18 . الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار . المكتبة العلمية . دار الكتب المصرية .

19 . الدر المصون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي ت(756 هـ)، تحقيق : د : أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق .

20 . ديوان امرؤ القيس بن حر بن حارث الكندي، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة . بيروت . ط 2، 2004م .

21 . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ت (1270 هـ) ، تحقيق : علي عبد الباري عطية . دار الكتب العلمية . بيروت .

22 . شرح التصريح على التوضيح في النحو ، الشيخ خالد الأزهري ت(905 هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط الأولى . 2000 م .

23 . شرح الرضي على الكافية، تعليق وتصحيح : يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاريونس . ط: الثانية . 1996م.

24 . شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جلال الدين بن مالك، (ت 72 هـ) ت / طه حسين، دار ابن تيمية، ط 2 ، 113 هـ .

25 . شرح الكتاب ، أبو سعيد السيرافي الحسين بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي . دار الكتب العلمية . بيروت . ط: الأولى . 2008م .

26 . شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش (643 هـ) . مكتبة المتنبي . القاهرة .

27 . القطع والائتناف ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق : د عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي . دار عالم الكتب . السعودية . ط: الأولى . 1992م .

28 . الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسيبويه ت (180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي . القاهرة .

29 . كتاب الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري . مؤسسة الرسالة . بيروت . 1998م .

30 . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ت (538 هـ) . دار الكتاب العربي . بيروت . ط الثالثة . 1407 هـ .

31 . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت (437 هـ) ، تحقيق: محي الدين رمضان . مؤسسة الرسالة . ط الر ابعة . 1987م . .

32 . مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت (437 هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن . دار البشائر . ط الأولى . 2003م .

33 . معاني القرآن ، أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء ، ت (207 هـ) . عالم الكتب . ط الثالثة . 1983م

34 . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ت(311 هـ) . عالم الكتب . بيروت . ط الأولى . 1988 م .

35 . معاني النحو ، د فاضل صالح السامرائي . دار الفكر . ط: 5 . 2011م .

36 . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري ت(761هـ) ، تحقيق : د مازن مبارك ، محمد علي حمد الله . دار الفكر . بيروت . ط: السادسة . 1985م .

37 . مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، الملقب بفخر الدين الرازي ت (606هـ) . دار إحياء الثرات العربي . بيروت . ط: الثالثة . 1420هـ .

38 . المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ت(538هـ)، تحقيق: د علي أبو ملحم ت مكتبة الهلال . بيروت . ط: الأولى . 1993م .

39 . مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون . دار إحياء الكتب العربية . طبعة اتحاد الكتاب العربي . 2002م .

40 . المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر . العراق . 1982م .

42 . معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د مروان العطية ، دار البشائر

43 . منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، حازم بن محمد بن حسن ، ابن حازم القرطاجني، أبو الحسن (ت 68 هـ) ت/محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، ط 3 .

44 . الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت (437 هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين .

45 . منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن عبد الكريم الأشموني (ت 1100هـ) ت / شريف أبو العلاء العدوي، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط1 ، 2002 م.

Grammatical permissibility in the chapter of similar accusatives and its relationship to the context

A grammatical and semantic study on models from the Holy Quran

Khaled Mohammed Agwila

Department of Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Arts, Al-Asmarya Islamic University, Libya

Abstract

This study aims to investigate the role of context in selecting the appropriate grammatical case for the multiple possibilities in parsing similar objects (direct object, object of specification, object of purpose, object of time/place, object of accompaniment, adverbial, and exception). These are instances where there is syntactical similarity in their contexts, causing the grammatical case of a word to change based on the style used without altering its case marker. This might confuse the reader, making it difficult to distinguish between these objects. The research utilizes examples from the Quranic verses to explore this issue. To achieve this, the descriptive method was employed, which describes linguistic phenomena within their specific time and place. The study concludes with several key findings, the most important being that both types of context play a significant role in determining one of the possible grammatical choices for a word within its syntactical structur

Keywords: grammatical permissibility - similar accusatives - context